الجامعة والتنمية المحلية: منظور حضاري

" من هوية الجامعة إلى جامعة الهوية "

أ.د. عسالي بولرباح

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير" جامعة الجلفة "

bou.assali@gmail.com

تاريخ الإرسال:09 /2020/12	تاريخ القبول:2020/12/26	تاريخ النشر:2020/12/31

ملخص:نحاول أن نخصص هذا الحيز من الدراسة لمسألة غاية في الأهمية فكرًا وممارسة، وذلك بالتركيز على الإسهام الحضاري الذي ينبغي للجامعات أدائه ضمن عجلة التنمية، انطلاقًا من الواقع المعبّر عن أوضاع جامعاتنا، ومحاولةً للوصول إلى المواصفات والمعالم التي يجب أن ترتسم في أذهاننا عن الدور الحقيقي لتلك الجامعات، أي الانطلاق من هوية الجامعة الحالية إلى جامعة الهوية المبتغاة.وقبل الانطلاق في تحديد معالم الهوية الحالية للجامعة؛ نعرض الإطار المفاهيمي للمصطلحات المستخدمة، لننتقل إلى عرض بعض المعالم التي تحدد الهوية الحالية لجامعاتنا (الطالب "مشروع بطال"، الأستاذ "مشروع مهاجر"، بين "الحرم الجامعي" و "القصعة الجامعية"، واقع "الكتاب الجامعي"، العلاقة: أستاذ – طالب، الانفصام بين مجالات الاهتمام ونتائج البحث). ثم ننتقل إلى تحليل تشابك تلك المشاهد وتفاعلها، مع محاولة تفنيد أغلوطة "اللحاق بالركب".ليتم عرض متطلبات جامعة الهوية المراد منها الإسهام في دفع عجلة التنمية؛ وذلك بتحليل شبكة العلاقات الجامعية، وباعتماد التغيير من الداخل مستخدمين أسلوب إعادة اختراع الجامعة، وضرورة انتشار الحرية الأكاديمية، لنختم ببعض معالم جامعة الهوية المتوخاة. **الكلمات المفتاحية:**الجامعة، التنمية المحلية، الدور الحضاري، هوية الجامعة.

Abstract: We try to dedicate this space of study to a very important issue in thought and practice, by focusing on the civilization contribution that universities should play in the wheel of development, based on the reality that reflects the conditions of our universities and an attempt to reach the specifications and landmark that mast be in our mind about the real role of universities, from the identity of the current university to the desired university of identity.

Before starting to define the current identity of the university, we present a conceptual framework for the terminology used. Let us move on to present some of the features that define the current identity of the universities (student project unemployed, professor project immigrant, enter university campus and university story, areas of interest and research results). Then we turn to the analysis of the interlocking, while trying to refute the mistakes of catching up.

The university of identity aims to contribute to advancing development by analyzing the network of university relations, adopting change from within using the university re-invention method, and the need to spread academic freedom to seal some of the features of the university of identity.

Key Words: University, Local Development, Civilization Role , Identity of the University.

المؤلف المرسل: عسالي بولرباح، **الإيميل**:bou.assali@gmail.com

مقدمة:

رغم كثرة الحديث عن المهام المنوط بالجامعة القيام بها تلبيةً لمتطلبات سوق الشغل واستجابةً لتطلعات مختلف الشركاء في التنمية المحلية؛ فإنّ هذه المساهمة تهدف إلى إبراز الدور الأشمل للجامعة؛ باعتبارها القاطرة التي تجر مختلف قطاعات التنمية فتصنع الأحداث، لا مجرد مقطورة تتأثر وتنقاد لتصنعها الأحداث.

ولأن كثيرا من الدراسات التي تربط بين "الفكر والممارسة" أو "التنظير والواقع" أظهرت أنه ليس هناك أمر أكثر أهمية من التعامل مع الواقع وتناول أحد ظواهره، بدل التنظير الأجوف في أبراج عاجية، انطلاقا من قاعدة "اقتضاء العلم العمل" [i]؛ فإننا نحاول أن نخصص هذا الحيز من الدراسة لمسألة غاية في الأهمية فكرًا وممارسة، للتركيز على الإسهام الحضاري الذي ينبغي للجامعات أدائه ضمن عجلة التنمية، انطلاقًا من الواقع المعبّر عن أوضاع جامعاتنا، ومحاولةً للوصول إلى المواصفات والمعالم التي يجب أن ترتسم في أذهاننا عن الدور الحقيقي لتلك الجامعات، أي الانطلاق من هوية الجامعة الحالية إلى جامعة الهوية المبتغاة.

أولاً: هوية الجامعة:

قبل التطرق إلى هوية الجامعة وأهم مشاهدها الحالية، من الضروري الاتفاق على مدلولات بعض المصطلحات المستخدمة، وفي مقدمتها مفهوم الهوية.

1. الإطار المفاهيمي:

انطلاقا من أهمية البحث في إشكالية "الثابت" و"المتغير" فإن اعتبار الهوية أحد أهم الثوابت الصلبة للأمة، لا يمنعها من الحركة الدائبة ضمن دائرة الثبات، بغرض التجديد والتفعيل والتفاعل مع الواقع المتغير [ii]، لذلك تظل الهوية – بهذا الاعتبار– مشروعًا تحت التأسيس، نحاول تحقيق الكمال فيه ولا نستحوذ عليه، فهي بحاجة إلى تجديد مستمر، وفق خصوصية مشاعر الأمة الدافعة الحاضرة، ووفق فعالية أنشطتها وتشكيلاتها الرمزية وأنساق القيم وحركة الوعي والسعي الدائبين[iii].

والهوية هي قوة الممانعة إزاء قوة الاستلاب التي يمكن أن تمارسها هوية أخرى على هويتنا، أي قوة الاحتفاظ بالحضور والشخصية، فهي أشبه ما تكون بجهاز المناعة في الجسم الذي يحول دون فتك الأوبئة به، ونقطة انطلاق جميع الأدوية اللازمة لعلاج الأمراض الطارئة والعلل المهدّدة، وكأن فقدان الهوية هو بمثابة "الإيدز" للوجود الإنساني[iv].

كما أنّ الهوية لا تستمد وجودها من نفسها فقط وإنما تستمد وجودها من الآخر أيضا، وذلك فيما يعرف بالتعرف والوعي بالذات عبر الآخر. لكن وجه الاختلاف في درجة القوة لدى الهويات يظهر من خلال هذه الخاصية، فالهويات القوية والفاعلة تاريخيا يكون اقترابها من الآخر أقل حرجا وخوفًا، على خلاف الهويات الضعيفة والغائبة حضاريًا، التي تفضّل الالتصاق بنفسها بينما يشتد شعورها بالخوف من الآخر [v]، بل إنّ هناك حالة من التنافي الحاصلة داخل الذات نفسها، وهو ما وصفه

البعض بـ "سرطان الهوية" حينما تحاول الخلايا الورمة السيطرة على الخلايا الحية العفية لتحوّلها إلى خلايا سرطانية فتاكة هي الأخرى[vi]، وهو ما سوف نركز عليه عند عرضنا لبعض المشاهد التي تبيّن العلاقة بين الجامعة والمجتمع.

2. بعض مشاهد الهوية الحالية:

قد يتحفظ البعض على استخدام طريقة "المشاهد" بحجة اعتبارها خروجًا عن قواعد المنهج العلمي المتضمن اختيار العينات ودراستها ميدانيًا، متجاهلا في ذلك أنّ قواعد المنهج لا تبتغى لذاتها وإنما لإدراك الحقيقة العلمية وجلاء أغوارها ومكنوناتها، وأنّ المشاهد وإن بدت في ظاهرها فردية محدودة أو هامشية فإنّها تعبّر عن أحداث كاشفة، قد لا تكشفها الدراسات الميدانية والأساليب البحثية[vii]، التي شكلت أسرًا معرفيًا ومنهجيًا أهم معالمه التبسيط والاختزال[viii].

وفي معرض الحديث عن بعض هذه المشاهد عبّر أحد الباحثين[ix] عن السياق الذي أورد فيه رؤيته النقدية للحالة الجامعية، وتوجهه نحو الإصلاح الجامعي بالقول: « قد سمى البعض هذه الأمور "خواطر" وقد سماها البعض الآخر "شجون"، وقد يتصورها نفر غير قليل من المشتغلين بالبحث العلمي في هيئته المتعارف عليها مجرد "تأملات"، إلا أني حقيقة الأمر أسميها "قراءة في النص الجامعي"، تبدو عابرة نحو العبرة والتوقف والتفحص ... إن لسان الحال ولسان المقال ينتقلان من التأمل إلى التألم: هل هذه الجامعة؟».

وعلى هذا الأساس نحاول عرض أهم المشاهد التي تميّز الهوية الحالية لجامعاتنا على النحو التالي:

المشهد الأول: الطالب "مشروع بطال":

هذا المشهد هو ما يعبر عنه بعبارة أكثر أكاديمية هي عدم ملائمة المخرجات التعليمية لمتطلبات سوق الشغل، حين لا تلقى المخرجات التعليمية الطلب الفعال في سوق الشغل ، فلا تجد الكثير من التخصصات الفرص المناسبة بعد التخرج ، أو تظهر الحاجة إلى بعض المهن والوظائف، التي لا يوفرها التعليم العالي [x]، ويعود ذلك إلى الاختلالات التي تواجهها أغلب جامعاتنا العربية عموما، حيث تشكل نسبة الطلبة في التخصصات النظرية 63 % من مجموع الطلبة، والباقي في التخصصات العملية، وليس في هذا تقليل من شأن تخصصات على أخرى ولكن سوق العمل – الإنتاجي خاصة – يحتاج إلى الفئة الثانية أكثر، ناهيك عن كون هذه الأخيرة تتلقى المعرفة نظريةً غير تطبيقيةٍ إلاّ في حالات محدودة [xi]، وأغلب برامجها يتجه إلى إشباع حاجات الباحث استكمالا لنيل شهادة جديدة أو لأغراض الترقيات الأكاديمية والوظيفية، مبتعدة في ذلك عن الحاجات التطبيقية الحقيقية للمجتمع، وللمرحلة التي يمر بها أو المستقبل الذي ينتظره .

المشهد الثاني: الأستاذ "مشروع مهاجر":

يتعلق الأمر – عندما نتكلم عن ظاهرة هجرة الأدمغة – بالمقابلة بين البيئة الطاردة في الداخل والبيئة الجاذبة في الخارج، في كثير من المتغيرات، بحيث يتعلق بعضها بالوسط الأكاديمي والبحثي، والآخر بظروف المهنة، وبالتأثيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة؛ وبين هذا وذاك يتخذ الأستاذ "قرار الهجرة".

والمنطق السليم يفرض على صناع القرار أنّ إعطاء الاهتمام "بمشروع المهاجر" أولى من الاهتمام "بالمهاجر المشروع"، بحيث يكفي أن ندخل على البيئة الداخلية نفس عوامل الجذب التي احتل بواسطتها هذا الأخير مكانة وقيمة في البيئة الخارجية. والأخطر من هذا وذاك، "الهجرة الداخلية" التي يعيشها الكثير من الأستاذة في جامعاتنا، والتي لا تعبّر عن هجرة من المكان لكن هجرة في المكان، أو ما يدعوه البعض بالغربة داخل الجامعة[xii].

المشهد الثالث: بين "الحرم الجامعي" و "القصعة الجامعية":

الأصل أن المقصود بالحرم الجامعي؛ حرمة المكان وقداسته، لجلالة وظيفته وهيبة رسالته، لكن ما طغى من مظاهر في جامعاتنا يهدم الكثير من عناصر الحرمة والحرم، ويضفي عليها صبغة "الجامعة الحشد" و "الجامعة السوق"، بكل ما تحمله من فوضى: فوضى السوق، وشبهها في ذات السياق أحد الباحثين [xiii] بالقصعة، التي تداعى عليها الأكلة من كل صوب، نتيجة غثائيتها، كل منهم يريد قضاء مآربه ولو على حساب الدور الحضاري.

المشهد الرابع: واقع "الكتاب الجامعي":

أول ما يلاحظ في هذا المشهد غياب ثقافة الكتاب الجامعي في أغلب جامعاتنا الجزائرية؛ وفي ذلك غفلة عن أحد أهم وسائل التعليم الجامعي، وإن حصل وأن وجد هذا الكتاب، فإن مظاهر التعامل معه متعددة لدى كل من أطراف العملية التعليمة؛ الأستاذ والطالب والإدارة الجامعية[xiv]:

فهناك من الأساتذة من يقدم كتابه في بداية السنة على أنه "الكتاب المعجزة"، وعند حلول الامتحان على أنه "الوصفة السحرية"، أو يحرص على تسجيل أسماء مبتاعي كتابه في إشارة خفية منه لتمييزهم، وغيرها من الممارسات التي توحي بأن الكتاب إحدى السلع المروجة في "الجامعة السوق".

أما عن الطلبة فإن هناك منهم من لا يكترث أصلا لأهمية الكتاب الجامعي، لأن لديه القدرة على المراجعة ليلة الامتحان من ملخصات زملائه الحاضرين، والتي تكون أغلبها بمثابة الرموز التي لا يفهمها سوى مُعدها، أو من ملخصات لا يعلم مصدرها، فالمهم أنه اقتنع من مروجي تلك الملخصات – لأغراض تجارية في "الجامعة السوق" – بأنها دروس الأستاذ الفلاني، وقد يزيد تعلقه بها صغر حجم تلك الملخصات وملائمتها العملية لممارسة الغش. كما أن منهم من يسعد كثيرا لتحديد الأستاذ

بعض أجزاء الكتاب باعتبارها موضوعًا للامتحان، فيقوم بثني الأجزاء الملغاة أو تمزيقها أصلا من الكتاب لأنها لا تعنيه، وكله امتنان وتقدير للأستاذ صاحب الكتاب، وكثيرا ما أقدم بعضهم على إلقاء كتبهم وكراساتهم في سلة المهملات فور انتهاء الامتحان، بل وقبيل دخوله.

أمّا عن الإدارة؛ فإن تشجيعها الأساتذة على إعداد مطبوعات مرتبط بالقيود المالية والتنظيمية المتعلقة بالموضوع، مما يحد من مبادرة الأساتذة في هذا الشأن، وكثيرًا ما اعتمدت عدد الصفحات معيارا لقيمة المكافأة الخاصة بالتأليف، مما جعل العديد من الأساتذة يتحايلون عليها بتغيير حجم الخط أو توسعة الفراغات بين الفقرات المستخدمة في المطبوعة، رفعا لقيمة المكافأة.

أمّا عن الكتب نفسها؛ فإن أغلبها يخلو من لمسة "الإبداع" ولا يخرج عن دائرة "النقل الأمين من أفكار الغرب المكين" على حد تعبير أحد الباحثين [xv]، أو أنه صورة من إحدى صور: "الكتاب الإمتحان" أو "الكتاب العبء" بالنسبة للطالب، و"الكتاب السلطة" أو "الكتاب السلعة" بالنسبة للأستاذ، و"الكتاب التكلفة" أو "الكتاب المكافأة" بالنسبة للإدارة، فتكاملت تلك الصور لتشكل ما أطلق عليه البعض "إهانة الكتاب الجامعي"[xvi].

المشهد الخامس: العلاقة: أستاذ – طالب :

عبّر أسلافنا عن هذه العلاقة "بأدب العالم والمتعلم"، بينما عبّر عنها المحدثون "بالدورة الاتصالية بين طرفي العملية التعليمية"، ولعل تركيز الأولين على أن يسبق طرفي العلاقة كلمة "أدب"، إشارة واضحة وبكل أدب إلى نسق القيم الحاكمة لأطراف هذه العلاقة التبادلية، المولّدة لنماذج "القدوة" و"القدرة"؛ قدوة العالم وقدرة المتعلم في ترقية نفسه معرفيًا ومهاريًا وقيميًا[xvii].

انطلاقا من هذا المنظور؛ يعبّر السؤال: أين المشهد الجامعي من طرفي هذه العلاقة؟ عن تساؤل مشروع يمكن لأي متأمل في الواقع الجامعي طرحه. حين نجد صنفًا من الطلبة يهتمون بكل شيء في الجامعة إلاّ الدراسة والتحصيل العلمي، بل وكثيرًا ما يعتذر بعضهم عن حضور المحاضرات لمشاركته في أنشطة رياضة أو ثقافية أو أي تظاهرات داخل الجامعة أو خارجها، فاختلت الموازين بأن قدّموا النشاط التكميلي محل الأساسي، هذا الأخير الذي بفضله فقط تمكّن هؤلاء الطلبة من الدخول إلى الحرم الجامعي، مثلهم في ذلك مثل من قدّم النوافل عن الفروض، أو من قدّم المخالفات عليهما في إطار "الجامعة القصعة".

ونرى صنفًا آخر من الطلبة احترف وتفنن في عمليات الغش الدراسي، حرصًا منهم على قضاء حوائجهم في السر والكتمان (kit mane) وكأن قول النبي صلى الله عله وسلم "من غشنا فليس منا" موجه فقط لصاحب الطعام الذي أصابته السماء، بل إنّ التنافس حول ابتكار أساليب جديدة للغش الفردي والجماعي يأخذ أوجه عند اقتراب موعد الامتحانات، في تعاون منهم على الإثم بدل التعاون على البر والصدق وطلب العلم.

وفي المقابل نسمع وتطالعنا وسائل الإعلام بنماذج مختلفة لمظاهر انهيار القدوة لدى بعض الأساتذة في أعين طلبتهم وفي أعين كافة فئات المجتمع، مثل تسريب الامتحانات، والتلاعب في النقاط، والفضائح الأخلاقية، والسرقات العلمية، وغيرها من المظاهر المنحرفة[xviii].

أو قد يأخذ انهيار القدوة مظهرا آخر، غالبا ما تجسده تصرفات بعض الأساتذة حين يخرجون عن أصول وظيفتهم العلمية البحثية، يتسوّلون على أبواب السلاطين، أعطوهم أم منعوهم، وهو ما يحلو للبعض تسميته "بالتسلل السياسي" أو "التسلق السياسي"، فيتركون الحجية العلمية والمرجعية البحثية والموضوعية، ولا يتورعون عن تبرير أي سياسات نظير تسلق درجة أعلى أو منصب أرقى، وهم لا يعلمون بهذا بأنهم ينحدرون من المكانة التي خولها لهم علمهم باعتبارهم "سلاطين الحجة" إلى المكانة التي ارتضوها لأنفسهم ليصيروا "حجة السلاطين"[xix].

أمام هؤلاء وهؤلاء؛ وقف أبو حامد الغزالي رحمه الله موقفاً صريحاً بالقول: « مثل المعلم الراشد من المسترشدين، مثل الظل من العود، فكيف يستوي الظل والعود أعوج »[xx] أو الاسترشاد بابن خلدون رحمه الله الذي ربط بين جودة التعليم وملكة المتعلم من جهة وحسن الصنائع وتمامها من جهة ثانية[xxi].

المشهد السادس: الانفصام بين مجالات الاهتمام ونتائج البحث :

على الرغم مما تبذله جامعاتنا ومراكز البحث لدينا في مختلف التخصصات، ورغم سخاء الدولة في الجانب المالي المخصص للبحوث لاسيما في الآونة الأخيرة [xxii]، فإنّ المشد الحقيقي لتلك البحوث يبيّن أن هناك انفصاما كبيرا بين نتائج البحوث وانعكاساتها وبين مجالات اهتماما ت الباحثين القائمين عليها، وهو ما يفسر تفاقم الظواهر الجديرة بالعلاج؛ مثل التدني في مختلف المؤشرات الاقتصادية والتجارية في تنميتنا، اللهم معدلات البطالة والفقر والتضخم، وتملّك الروتين ونقص الكفاءة واعتبارهما الصفة الغالبة في معظم إداراتنا، وانتشار مختلف أنواع المخدرات والمهلوسات بين شبابنا، وزحف الرمال بل الاسمنت على أراضينا الخصبة وغاباتنا، وتجاوز الجرعات الحمضية ومختلف المواد المسرطنة حدودها في أطعمتنا ومشروباتنا، وانتشار أنواع الأبخرة والإشعاعات في بيئتنا، واتساع المفارقات التطبيقية لإحقاق الحق وإنصاف ذويه في عدالتنا، وعدم تقديم الصالح الوطني وأولوياتنا السيادية في علاقاتنا الدولية، ومخالفة أغلب البنايات للمواصفات التقنية والأمنية أو عدم ملائمتها استخداماتنا، .. كل هذا يحدث في وجود تخصصات مثل الاقتصاد والتجارة والتسيير والاجتماع والفلاحة والبيولوجيا والكيمياء والبيئة والحقوق والسياسة والعلاقات الدولية والهندسة المدنية وغيرها كثير في جامعاتنا.

بحيث لا يوجد تطابق مع ما يبذل في مجال البحث — رغم تواضعه — مع حقيقة الأوضاع التي تستدعي بحوثًا وحلولاً فعالة، على العكس مما برع فيه غيرنا في مختلف الدول المتطورة شرقًا وغربًا، وحتى في تلك التي كنا إلى وقت قريب نصفها بالنامية، بحيث تمكن باحثوها من الموائمة بين إشكالياتهم البحثية وتخصصاتهم بما يحقق متطلبات مجتمعاتهم، بل وإثراء تخصصات أخرى

غيّرت التوجهات العامة المعهودة فيها، على غرار ما أحدثه Fredrick Taylor المهندس، و Elton Mayo النفساني، و Lndwi Von Bertalanffy الكيميائي والبيولوجي من نقلة نوعية في علم الإدارة، وبل ذلك ما فعله أسلافنا منارة إشعاع هؤلاء ومصدر نهضتهم، حينما كان الواحد منهم موسوعة في الرياضيات والطب والفلك والفلسفة، وهو الفقيه المفسّر الزاهد والأديب.

3. تشابك مشاهد الهوية:

يؤكد الباحثين بأن تشكّل الهوية لا ينطلق من مرحلة التعليم العالي، وإنما يكون ذلك منذ المراحل التعليمية الأولى، بحيث تُشكّل مخرجات المراحل قبل الجامعية مُدخلاً ضروريا بكل ما تحمل من تركيبة في العملية الجامعية، رغم أنّ ما يسمى "إنضاج الهوية" لا يكون إلاّ في المرحلة الأخيرة، وذلك إما بالإيجاب على اعتبار الدور التراكمي للجامعة في ترسيخ الهوية، وإما بالسلب حينما تصدر عنها ممارسات عفوية كانت أو مقصودة بما يصادم الهوية، أو قد يكون التأثير بالسكوت والقعود عن القيام بالدور والتواطؤ إزاء ما يحدث خارج أسوار الجامعة بل داخلها[xxiii].

4. أغلوطة "اللحاق بالركب":

أثبت واقع جامعاتنا أن الحديث عن حلول تستقي براهينها من الخارج لا يمكن أن يكون في كل الأحوال ناجحًا، إذ المشكلة تكمن لدينا في جودة المعايير لا في تطبيق معايير الجودة، وكأن المناهج والطرائق المستوردة تفقد فاعليتها في الطريق بمجرد انفصالها عن بيئتها الاجتماعية، مثلما تفقد أي شتيلة بريقها حينما تنقل إلى أرض لا تلائم مقومات نموها، فرغم سلامة تلك المناهج في البلدان مصدر نشوءها فإنها تقتضي عناصر مكملة – لا يمكن جلبها – لاستحالة فصل الروح عن جسدها [xxiv].

وفي المقابل؛ هل معنى ذلك أن ندين كل اقتباس؟ مثلما عبّر عن ذلك مالك بن نبي، حينما قرر أنه ليس أوهن ولا أضعف من أن نرفض الاستنارة بتجارب الآخرين والاستفادة من جهودهم، شريطة أن نرد الحل المستعار إلى أصول البعد المستعيرة [xxv]، وأنه يجب التفرقة بين "الصحة" و"الصلاحية" و"الفعالية" عناصر كل معادلة حضارية لا تعد الجامعة استثناء منها[xxvi].

ثانيا : جامعة الهوية:

بعد التطرق لأهم المشاهد التي تميز غالبية جامعاتنا العربية، نحاول الانتقال إلى الدور المنتظر من تلك الجامعات، بما يمكن بواسطته تشكيل هوية سوية المعالم، منسجمة وتطلعات التنمية وقيم المجتمع، وذلك وفق العناصر التالية:

1. شبكة العلاقات الجامعية:

رغم أنّه من أهم الكتابات والنظريات التي ركزت على أهمية شبكة العلاقات الاجتماعية إسهامات المفكر الجزائري مالك بن نبي، فإنّ الاستفادة من تلك الإسهامات في ذات البلد لم تكن بالحجم الذي بذل فيه الرجل مجهودا فكريا راقيا، وأحدث

معه نقلة نوعية يعزى إليها الفضل في العديد من تجارب الإصلاح الرائدة، وعلى هذا الأساس نحاول اقتباس القوانين التي سنها بن نبي في ميلاد مجتمع، للاستفادة منها بإرساء القواعد الضرورية لميلاد الجامعة، حينما تتآزر عوالم الأشخاص والأفكار والأشياء مشكّلة عملا مشتركًا منسجمًا ضمن عالم رابع ضروري ندعوه – على وجه الاقتداء – بشبكة العلاقات الجامعية[xxvii].

فلا يقاس غنى أي جامعة بما تملكه من أشياء، ولكن بمقدار ما فيها من أفكار، لذلك احتل البحث العلمي درجة الصدارة ضمن أوليات الجامعات الراقية، ولا يمكن تصور عمل جماعي متجانس من الأشخاص والأفكار والأشياء دون هذه العلاقات الضرورية، وكلما كانت تلك الشبكة أوثق كلما كان العمل أكثر فعالية وتأثيرًا، وحينما يرتخي نسيج خيوط تلك الشبكة (وهن بيت العنكبوت) تنصرف الجامعة إلى أدوار أخرى (الجامعة السوق، الجامعة القصعة، ...)، فتعمل القوارض إلى إضعاف ذلك النسيج بما يقيض روح الجامعة ويهدم وسائلها؛ فتخرج للمجتمع عناصر سمتها الاستقالة الحضارية والبطالة عن النهضة شائهة الفكر والوعي والتدبير[xxviii].

2. التغيير من الداخل (إعادة اختراع الجامعة):

انطلاقا من القناعة بضرورة أداء الجامعة دورها الحيوي في التنمية المحلية في شتى مجالاتها، ينبغي النظر إلى الحياة الجامعية وفق المدلول الحقيقي للعبارة، التي ينبغي أن تعبّر وبصدق عن معنيي "الحياة" و"الجامعة" [xxix]، وعلى هذا الأساس ينبغي أن ينطلق التغيير من داخل الجامعة نفسها.

ورغم الفزع الذي قد يصيب الإدارات الجامعية، بدافع التحفظ أمام دعوات التغيير تحت شعار "استقرار النظم الجامعية"، في ممارسة – غير مقصودة في الغالب – لما يعرف بمقاومة التغيير، فإن اقتراح أسلوب "إعادة اختراع الجامعة"، ما هو إلا امتداد لأحد أوجه التناول التقليدي لموضوع مضمونه "تطوير الجامعات وبناء ثقافة مؤسسية" [xxx]، لذلك فإنني أحاول في هذا الجزء محاكاة بعض الأفكار التي اقترحها منظري الإدارة بحكم التخصص.

فعلى غرار أفكار كل من Ted Gaebler و David Osborne التي يقوم عليها إعادة اختراع الحكومة، يمكن اقتراح جملة معالم تحدد إعادة اختراع الجامعة[xxxi]:

- الانتقال من مرحلة التجديف (تقديم الخدمة) إلى مرحلة القيادة (توجيه الدفة)، من قيامها بمهمة التعليم فقط إلى اضطلاعها بالدور الريادي للمجتمع؛
- الانتقال من مرحلة خدمة العملاء (الطلبة) إلى مرحلة تمكينهم؛ ابتداء من اختيار المعارف والمهارات التي تتناسب ومواهبهم ورغباتهم، ووصولا إلى مشاركتهم في كل ما يهمهم من قرارات تخططا وتنفيذا؛
- القيادة بالأهداف بدل القيادة من خلال القوانين واللوائح، والمرونة في الاستجابة لمتطلبات البيئة المحيطة، والتركيز على رضا العملاء، مما يجنب الجامعة مخاطر فقدان الدور ويعرضها لأزمة الانكماش؛
- التركيز على مخرجات النظام الجامعي بدل التركيز على مدخلاته؛

- التركيز على الجانب الوقائي بدلا من العلاجي في التكوين الجامعي، حيث لا يمكن تدارك العيوب في جانب مهم من مخرجاتها بعد تشكّل المعارف والقيم، نظرا لندرة الموارد البشرية والمادية المتاحة للجامعة. ويتعلق الأمر بالأداء الصحيح ومنذ المرة الأولى؛
- الانتقال من النسق البيروقراطي في العمل إلى نسق المشاركة وفرق العمل، المناخ الطبيعي والخصب للعمل الأكاديمي والعلمي؛
- التغيير من خلال التركيز على سوق العمل، حيث تظهر طبيعة الطلب المجتمعي على مخرجات الجامعة ونوع العروض المتاحة منها؛
- إطلاق ممارسات الشفافية في اتخاذ القرارات واعتبارها قرينة للنزاهة، وتفعيل آلية المسائلة لضمان تطبيقهما، وهو ما يتسق وجوهر الممارسات الأكاديمية الرصينة.

كما يمكن إسقاط أطروحات "مايكل كونور" مؤسس مركز الإدارة بالقيم[xxxii] على هذا الجزء من موضوعنا، على اعتبار أنّ اعتماد الجامعة في تقرير سلوكها على مرجعية قيمية ضابطة تحكم اقتران أفعالها بما تعلنه عنها – وحيث أن أي إعلان لا يمكن أن يكون متصادما مع منظومة القيم المجتمعية المقبولة – يعتبر ضمانًا أكيدًا لأن تكون نشاطاتها كذلك، وهو ما يوفّر دعمًا خارجيًا مصدره الموثوقية المجتمعية التي اكتسبتها الجامعة من مرجعيتها القيمية المعلنة، ولا ريب أنّ مزيدًا من الموثوقية يعني مزيدًا من فرص النمو والتطور.

3. الحرية الأكاديمية:

تعتبر الحرية الأكاديمية أهم ميزة تميّز الهوية الجامعية المأمولة، ونقطة انطلاق ضرورية لأن تشكل الجامعة الهوية التي تبتغي، وحينما عرّفت دائرة المعارف العالمية للعلوم الاجتماعية الحرية الجامعية بأنها: « السعي لتوفير المناخ لكل من:

1. الأساتذة: للكتابة والحديث عن الحقيقة كما يرونها بلا قيود، وبخاصة قيد إنهاء الخدمة أو الوظيفة من قبل الإدارة العليا في الجامعة، أو من قبل السلطة السياسية في البلاد، بالإضافة إلى حق الأستاذ في توفير الحماية له من الضغوط في داخل الجامعة أو خارجها حينما يمارس حقه في الإفصاح عن الآراء والحقائق التي يتوصل إليها في بحثه.
2. الجامعة: من أجل ممارسة دورها بشكل من أشكال الاستقلالية في وضع وتحديد ممارسة السياسات الخاصة بها من دون تدخل أو كبح من قبل أي مؤسسة أو وكالة خارجية"[xxxiii] ».

فإن ذلك لا يكون إلا إذا كان الجمهور مقتنعًا بأن الفكر – بما فيه النقد – هو وظيفة من وظائف الجامعة، وأن التفكير المستقل والنقد البنّاء أمور لا يمكن الاستغناء عنها لإصلاح المجتمع أو حتى لبقائه حيًا [xxxiv]، وعلى الجامعة القيام بالتزاماتها نحو هذا الهدف بطرق مختلفة عن مسؤولياتها الاعتيادية [xxxv]، وأي تقصير في هذا المجال سيفقدها دورها القيادي للمجتمع، ويحوّلها إلى تابع ضعيف لقوى اجتماعية متخلّفة قد تمنع الجامعة من أداء وظيفتها حتى داخل الحرم الجامعي نفسه[xxxvi].

خاتمة: "معالم جامعة الهوية":

بعد استعراض أهم العناصر المشكلة للهوية الجامعية الحالية، وللدور الذي نريد للجامعة أن تؤديه من خلال عملية إنضاج الهوية، بما يقود إلى النهضة والثورة المعرفية والعلمية، يجب أن يقوم ذلك الدور في البداية على فهم الذات الجماعية للأمة، وإعادة اكتشافها ونقدها[xxxvii]، والنظر في مسألة المنهج على المستويين الفكري والعلمي، ومسألة التفكير[xxxviii].

إننا نتوق إلى جامعات تؤسس لمشروعات حضارية كبرى، مثلما فعلت "جامعة باريس" خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، حينما استشرفت المفاهيم الأولى لمشروع الوحدة الأوربية، ومثلما فعلت وتفعل الجامعة العبرية في القدس، التي سبق إنشاؤها الدولة الإسرائيلية بأكثر من عشرين سنة، بينما توارت جامعاتنا الإسلامية التي لعبت دورا حضاريا متميزا في فترات سابقة كالأزهر والقيروان.

ولا أجد أبلغ مما أختتم به هذه المساهمة، من مقطع من الخطاب الذي ألقاه Magnes أول رئيس للجامعة العبرية في كلمته الافتتاحية التي ألقاها بمناسبة افتتاح الجامعة، حيث قال: «... **إنّ هدف الجامعة أن تحلل التطور الاجتماعي للقرن الماضي وليس خلق أو تدعيم التشابه مع الشعوب، هدفنا استيعاب الكنوز المعنوية للعالم في دائرة القيم اليهودية، نحن نريد بمساعدة البحث العلمي أن ننظر إلى الإنسانية عبر عيوننا ومدركاتنا، دون أن نقيّد أنفسنا بحضارة تبدو وكأن قد حُكم عليها بالفناء بسبب ارتباطها بقيمها ومنجزاتها المادية..**» [xxxix].

الهوامش والمراجع المعتمدة

(i) د.نصر محمد عارف، **أبستمولوجية السياسة المقارنة: النموذج المعرفي – النظرية – المنهج**، بيروت، المؤسسة الجامعة للدراسة والنشر، 2002، ص 71.

(ii) د.سيف الدين عبد الفتاح، " التعليم والهوية: نحو تأسيس جامعات حضارية "، **المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية " التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل "**، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 14-17 فبراير 2005، ص 975.

(iii) د.عبد الكريم بكار، **الرحلة إلى الذات: تجديد الوعي**، دمشق، دار القلم، 2000، ص ص 69-75.

(iv) د.سيف الدين عبد الفتاح، نفس المصدر، ص 989.

(v) د.سيف الدين عبد الفتاح، **الإسلام والعولمة: رؤيتان للعالم**، بحث غير منشور ضمن برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

(vi) د.سيف الدين عبد الفتاح، " التعليم والهوية: نحو تأسيس جامعات حضارية "، ص 992.

(vii) نفس المصدر، ص 1005 و 1006.

(viii) إدجار موران، **الفكر المستقبل: مدخل إلى الفكر المركّب**، ترجمة أحمد التصوار ومنير الحجوجي، الدار البيضاء، دار توبقال، 2004، ص ص 5- 8 عن د.سيف الدين عبد الفتاح، نفس المصدر، ص 1006.

(ix) نفس المصدر، ص 1005 و 1006.

(x) خالد لكاص، **مردودية نظام التكوين العالي في الجزائر محاولة تقييمية مدعمة بدراسة قياسية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002، ص 71.

(xi) د.محمد منير مرسي، **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه**، الرياض، عالم الكتب، 2002، ص 266.

(xii) د.سيف الدين عبد الفتاح، "المنظور الحضاري لهجرة العقول"، مسودة مقدمة لمنظمة الإيسيسكو، 2000.

(xiii) د.سيف الدين عبد الفتاح، " التعليم والهوية: نحو تأسيس جامعات حضارية "، ص 1018.

(xiv) د.سيف الدين عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 1023.

(xv) نفس المصدر، ص 1024.

(xvi) د.سعيد.إسماعيل علي، **شجون جامعية**، القاهرة، عالم الكتب، 1999، ص 124.

(xvii) د.سيف الدين عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 1025.

(xviii) للتفصيل أنظر: د.سعيد.إسماعيل علي، **دفتر أصول التعليم**، القاهرة، عالم الكتب، 1999، ص ص 134- 285.

(xix) د.سيف الدين عبد الفتاح، المصدر آنف الذكر، ص 1031.

(xx) باب "أدب العام والمتعلم"، **إحياء علوم الدين**، المجلد الأول، القاهرة، المكتب الثقافي، 1996، ص 89.

(xxi) الفصل السادس عشر: في أن الصنائع لا بد لها من العلم، **مقدمة ابن خلدون**، بيروت، دار الهلال،1991، ص 254.

(xxii) رغم ضآلة تلك المبالغ مقارنة بالبلدان المتقدمة.

(xxiii) د.سيف الدين عبد الفتاح، المرجع السابق، ص ص 1044- 1046.

(xxiv) نفس المصدر، ص 1050.

(xxv) مالك بن نبي ، عبد الصور شاهين (مترجم)، **ميلاد مجتمع: شبكة العلاقات الاجتماعية** ، بيروت دمشق دار الفكر، ص 28 وما بعدها.

(xxvi) د.سيف الدين عبد الفتاح، **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية**، دمشق، دار الفكر، 2003، ص 286 وما بعدها.

(xxvii) مالك بن نبي ، المصدر آنف الذكر، ص ص 28- 101.

(xxviii) د.سيف الدين عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 1048.

(xxix) د.سعيد إسماعيل علي، المرجع السابق، ص 1043.

(xxx) د.بسمان فيصل محجوب، " إعادة اختراع الجامعة: مدخل استشرافي"، **المؤتمر العربي الأول حول استشراف مستقبل التعليم: التعليم العالي – التعليم العام – التعليم التقني**، شرم الشيخ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 17-21 أبريل 2005، ص 21.

(xxxi) د.محمد فايل العريمي، " القيم العشر، إعادة إحياء القيم والاتجاهات الحديثة"، **المؤتمر العربي الثالث حول القيادة الإبداعية والتجديد في ظل النزاهة والشفافية** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بيروت، 2002، ص 216 نقلا عن د.بسمان فيصل محجوب، المرجع السابق، ص ص 21- 26.

(xxxii) د.بسمان فيصل محجوب، المرجع السابق، ص 30.

(xxxiii) David L. Sills (editor), **International Encyclopedia of Social Sciences**, 1972, Vol. 1-2, p.5.

(xxxiv) د.هاشم يحي الملاح، " التعليم العالي في الوطن العربي والتوجهات الديمقراطية "، **المؤتمر العربي الأول حول استشراف مستقبل التعليم: التعليم العالي – التعليم العام – التعليم التقني**، شرم الشيخ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 17-21 أبريل 2005، ص 44.

(xxxv) باسل فلتشر، **الجامعات في العام المعاصر**، ترجمة د.موفق الحمداني، بغداد، 1972، ص 105 و 106.

(xxxvi) د.هاشم يحي الملاح، نفس المصدر، ص 46.

(xxxvii) د.محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إعادة فهم الواقع العربي** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 8.

(xxxviii) د.عبد الله العروي، **الإيديولوجية العربية المعاصرة**، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 1999، ص 24.

(xxxix) نقلا عن د.حامد ربيع، **في الثقافة العربية: بين الغزو الصهيوني وإرادة التكامل القومي**، القاهرة، دار الموقف العربي، ص 60.